

النزاهة والشفافية والمساءلة في قطاع
الدفاع والقطاعات الأمنية ذات الصلة

Building Integrity

النشرة الإخبارية السابعة - فبراير ٢٠٢٠
برنامج بناء النزاهة



الافتتاحية

برنامج الناتو لبناء النزاهة، مستعد وقادر على الصمود أمام تحديات العقد الجديد

هذه أول نشرة إخبارية حول بناء النزاهة لعام ٢٠٢٠، في بداية عام جديد وعقد جديد للبرنامج، وهي مناسبة جيدة لاستعراض ما حققه البرنامج حتى الآن واستشراف آفاق عام ٢٠٢٠.

ولقد شهد عام ٢٠١٩ تطورات مهمة لبرنامج الناتو لبناء النزاهة، ولفريق البرنامج أيضاً.

أولاً، شهد عام ٢٠١٩ بداية تنفيذ المرحلة الرابعة من الصندوق الاستئماني لبناء النزاهة (٢٠١٩-٢٠٢٢). وقد توافقت هذه المرحلة الجديدة مع التشكيل الجديد لفريق توجيه برنامج بناء النزاهة. ونحن ممتنون للدعم المستمر الذي تقدمه سويسرا والمملكة المتحدة والنرويج، وهي بلدان تواصل ثقتها في البرنامج وفريقه العام تلو العام، كما تواصل الثقة في خبرات وطموحات البرنامج. كذلك، رحبنا أيضاً خلال العام بالاتحاد الأوروبي، الذي انضم إلى فريق توجيه البرنامج وأصبح يساهم في تطويره وتنفيذه.



السيدة/ بنيدكت بوريل
منسقة برنامج بناء النزاهة

محتويات النشرة

١. الافتتاحية: برنامج الناتو لبناء النزاهة، مستعد وقادر على الصمود أمام تحديات العقد الجديد
٢. مقابلة مع مارك دي باولو، المدير التنفيذي، مديرية بناء المؤسسات والقدرات الدفاعية، قطاع العمليات
٣. مقابلة مع أمير اللواء عبد المنعم بالعاتي، المتفقد العام للقوات المسلحة التونسية
٤. دورة الريادة الدفاعية في مجال بناء النزاهة
٥. تونس، المؤتمر رفيع المستوى حول الأخلاقيات وبناء النزاهة في القوات المسلحة
٦. المؤتمر السنوي لمادة بناء النزاهة: تقدم قوي ونتائج ملموسة
٧. شمال مقدونيا: تعزيز القدرات الوطنية من خلال برنامج لتدريب المدربين
٨. بناء النزاهة - مشروع برنامج تعزيز التعليم الدفاعي في أرمينيا: التقدم والملكية
٩. أوكرانيا: التعليم هو مفتاح التحول
١٠. جورجيا تستضيف الندوة الإقليمية لبناء النزاهة حول مخاطر الفساد للمسؤولين التنفيذيين
١١. مبادرة الريشتين
١٢. للمزيد من المعلومات

وبدون جهود فريق التوجيه، والمساعدة من جميع الجهات المانحة، لما استطاع برنامج بناء النزاهة من مواصلة أعماله خلال العقد الجديد. فشكراً لكل من يدعم البرنامج بالمساهمات المالية والعينية.

سوف يركز العمل خلال ٢٠٢٠ بشكل خاص على تعزيز الممارسات الفضلى، وتطوير الممارسات القياسية والأدوات الجديدة اللازمة لمواصلة دعم الدول المشاركة من أجل تطوير قدراتها.

ثانياً، تم تنفيذ العديد من أنشطة بناء القدرات خلال العام الماضي. ومنها، على سبيل المثال: مؤتمر واشنطن لبناء النزاهة، وهو مؤتمر يعقد كل سنتين ويعتبر فعالية فريدة تتجمع فيها الأسرة الأورو-أطلسية لمناقشة ومعالجة قضايا النزاهة والحوكمة الرشيدة في قطاع الدفاع والقطاعات الأمنية ذات الصلة؛ وإنجاز إجراءات مراجعة الأقران لأوكرانيا (شارك فيها تسع مؤسسات فاعلة في قطاعات الدفاع والأمن)؛ وقدمت وزارة الدفاع الأرمينية والقوات المسلحة الأردنية استبيان التقييم الذاتي؛ وتم إجراء زيارة مراجعة الأقران الأولى في تونس. وهذه الإنجازات تبرهن على مدى ثقة هذه البلدان في الخبرة التي تتميز بها الناتو في مجال تقييم إصلاحات مكافحة الفساد داخل مؤسسة الدفاع، وكذلك الممارسات الفضلى المعتمدة لدى الناتو وخبراتها الفريدة. علاوة على ذلك، أصبح برنامج تدريب المدربين متوفراً الآن للبلدان المشاركة، مضافاً إليه انخراط عدد من أهم القيادات الرئيسية في الأنشطة المعنية بهذه البلدان (مثل أرمينيا وتونس وجورجيا) والتطوير المستمر لأدوات التعليم والتدريب التي يتم تصميمها خصيصاً لتلك الدول. ويوضح كل ذلك الأهمية التي نوليها لجهود مساعدة شركائنا، ليس فقط لكي يمتلكوا القدرات اللازمة، بل أيضاً ليصبحوا قادرين على تمكين الغير في مجال بناء النزاهة.

ثالثاً، كان عام ٢٠١٩ عاماً للتغيير. فمراجعة وتعديل البنية الوظيفية، والتي دشنها الأمين العام للناتو، السيد/ ينس ستولتنبرغ، أدت إلى تحقيق تغييرات هيكلية متنوعة من شأنها ضمان أن منظمنا تواكب تطورات العصر وقادرة على معالجة التهديدات الحالية والمستقبلية للأمن والاستقرار والسلام المشترك. وفي إطار هذه

التغييرات، تم نقل برنامج بناء النزاهة والبرامج الشقيقة من قطاع الشؤون السياسية والسياسات الأمنية إلى مديرية جديدة في قطاع العمليات اسمها «مديرية بناء المؤسسات والقدرات الدفاعية»، بقيادة السيد/ مارك دي باولو.

أخيراً وليس آخراً، شهد عام ٢٠١٩ تقاعد كل من الدكتور/ ألبرتو بين، والسيدة/ سوزان بوند، وهما من الشخصيات البارزة في برنامج بناء النزاهة، حيث أسهما في تطوير البرنامج وقيادة كل مرحلة من مراحله، وقدمتا مساهمة كبيرة في بلوغ البرنامج لمستويات التأثير التي حققها، كما أسهما في ازدهار وإلهام فريق بناء النزاهة. وفي حين أن رحيلهما يترك فجوة كبيرة في البرنامج، فإنهما قدما له تركة ثمينة سيستفيد منها البرنامج والفريق مستقبلاً. ويسرنا أن نتقدم إليهما بأخلص الأمنيات بالتوفيق الدائم في حياتهما الجديدة!

بفضل كل هذه التطورات بات فريق البرنامج يقف اليوم على منصة جديدة وقوية للانطلاق نحو المستقبل وتنفيذ المهام الكثيرة الملقاة على عاتقه، ليحافظ أولاً على هذا الإرث الناجح، ثم ليبني عليه تحقيقاً لمصلحة الدول المشاركة والحلفاء وشركاء الناتو، وكذلك الجهات الفاعلة الدولية مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.

ومن ضمن الأهداف المتفق عليها لمرحلة البرنامج الرابعة، سيشهد عام ٢٠٢٠ التركيز بشكل خاص على تعزيز الممارسات الفضلى، وتطوير الممارسات القياسية والأدوات الجديدة لمواصلة دعم الدول المشاركة في سبيل تطوير قدراتها الخاصة. واستكمالاً لمسار العمل هذا، فإن إعداد كل من المعايير المقارنة، وآليات ومؤشرات الرصد، من شأنه أن يوفر مجموعة جديدة من الأدوات المساعدة ويوسع مجالات الدعم المقدم إلى الدول المعنية، وبالتالي سيسهم في تقنين ومراجعة وتقييم الإصلاحات المعنية بالنزاهة والحوكمة الرشيدة. وبهذا، فإن استراتيجية بناء النزاهة ٢٠١٩-٢٠٢٢، وأهداف بناء النزاهة ٢٠٢٠، تتماشى تماماً مع المقاربة الجديدة لإطار الشراكة في الناتو، وهي مقاربة تم تدشينها في سبتمبر ٢٠١٩ وتهدف إلى تحقيق المزيد من الاتساق والكفاءة والفعالية تحت عنوان «شريك واحد، خطة واحدة». يضاف إلى ما تقدم أن برنامج بناء النزاهة سيستفيد أيضاً من اشتراكه تحت مظلة واحدة مع البرامج الشقيقة، حيث سيوسع ذلك من أوجه التآزر معها.

تعكس استراتيجية ٢٠٢٠ مستوى النضج الذي بلغه برنامج بناء النزاهة بعد ١٣ عاماً من الحضور والتطوير المستمر. وسيواصل الفريق جهوده في عام ٢٠٢٠ لترسيخ الترابط مع القضايا

استراتيجية بناء النزاهة ٢٠١٩-٢٠٢٢، وأهداف بناء النزاهة ٢٠٢٠، تتماشى تماماً مع المقاربة الجديدة لإطار الشراكة في الناتو، التي تم تدشينها في سبتمبر ٢٠١٩ وتهدف إلى تحقيق المزيد من الاتساق والكفاءة والفعالية تحت عنوان «شريك واحد، خطة واحدة». كذلك سيستفيد برنامج بناء النزاهة أيضاً من اشتراكه تحت مظلة واحدة مع البرامج الشقيقة، حيث سيوسع ذلك من أوجه التآزر معها.

المستعرضة الأخرى التي تغطي مجالات متعددة القطاعات، بما يشتمل على دراسة الصلة بين سوء الحوكمة/نقص النزاهة على المستوى الفردي، والاتجار/التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من ناحية، والإرهاب من ناحية أخرى. وفي هذا الإطار سوف يعمل المشروع على معالجة مسألة إدارة مخزون الذخيرة. وسيواصل الفريق أيضاً معالجة قضية النوع الاجتماعي عملاً على تقديم حلول ملموسة تحقق تضمين هذه القضية في جهود النزاهة والحوكمة الرشيدة. وفي إطار نفس موجة الأنشطة هذه، ستحظى مبادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بزخم جديد في عام ٢٠٢٠ بفضل الدعم الذي تقدمه البلدان المعنية، مما سيفضي إلى وضع مجموعة جديدة من الحلول الملموسة لصالح الدول الفردية والتحالف بجممله. بالإضافة إلى ذلك، وفي ظل الاهتمام بأصحاب المصلحة في برنامج بناء النزاهة، سيشهد عام ٢٠٢٠ أيضاً تدشين مصدر جديد وحديث وتفاعلي للموارد. وسنوافيكم بالمزيد بشأن هذه المبادرات أولاً بأول! وأخيراً وليس آخراً، سيتواصل العمل لتطوير العمود الفقري لبرنامج الناتو لبناء النزاهة، أي عملية التقييم الذاتي ومراجعة النظراء، بدءاً بمتابعة زيارة مراجعة النظراء الخاصة بتونس في فبراير، وأول زيارة لأرمينيا خلال فصل الربيع، وزيارة أيضاً إلى الأردن.

نحن نعتمد على تعاونكم معنا للمساعدة في الاستجابة لمختلف التحديات المترتبة على الفساد، وسوء الحوكمة، وسوء إدارة الموارد، ونقص النزاهة الفردية.

دي باولو: أعتبر برنامج بناء النزاهة (BI) برنامجاً تأسيسياً.

أنا أعتبر برنامج بناء النزاهة برنامجاً تأسيسياً. أقصد بذلك أن التقدم في جهود مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة مع شريك معين يساهم في تحقيق أهداف جميع البرامج الأخرى التي نتعاون فيها مع هذا الشريك.

وعدد كبير من شركائنا يعمل جدياً على إصلاح قطاعي الدفاع والأمن، مع السعي في الوقت نفسه لمحاربة الفساد داخل منظوماتهم. لقد وردتنا استجابات واضحة من شركاء كثيرين تفيد بأن المقاربة المنهجية التي يتبعها برنامج بناء النزاهة في تشخيص المشكلة قد ساعدتهم على تحديد الحلول العملية الملائمة وتنفيذها.

أعتقد أن الحلفاء يفضلون العمل مع شريك على استعداد لمجابهة تحديات الفساد بشكل مباشر. وهذا يستدعي منهم ممارسة مراجعة الذات، وهو أمر ليس باليسير، ولكن إذا كان الشريك على استعداد للتحرك في هذا الاتجاه، فنحن من ناحيتنا سنبدل كل ما بوسعنا لمساعدتهم.

من وجهة نظرنا، ما هو دور برنامج بناء النزاهة في المستقبل، وخاصة بالنسبة للمديرية وكذلك للئاتو بشكل عام؟

هدفنا هو الانتقال ببرنامج بناء النزاهة إلى المستوى التالي، وهذا يعني تجاوز الجانب النظري للتركيز بشكل أكبر على الإجراءات العملية، ومن ذلك على سبيل المثال مساعدة الشريك على تحسين أنظمة المشتريات والموارد البشرية واللوجستيات ضد الفساد.

كما لا ننسى أن برنامج بناء النزاهة يخدم الحلفاء أيضاً. وفريق بناء النزاهة ينفذ بعض الأنشطة المتميزة بأعلى مستويات الابتكار فيما يتعلق بأفضل ممارسات مكافحة الفساد في إطار التعامل مع صناعة الدفاع.

ويؤدي تعميم وإدماج برنامج بناء النزاهة ضمن عمليات التدريب الفردي والجماعي، إلى إضفاء الطابع المؤسسي على معايير ومبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة. وبناء النزاهة هو بالفعل جزء من أنشطة التعليم والتدريب المختلفة في الئاتو، وقد تم تضمينه بالفعل في بعض تمارين الئاتو، ولكن يجب علينا إنجاز المزيد في هذا الاتجاه.

هدفنا هو الانتقال
ببرنامج بناء النزاهة
إلى المستوى
التالي، وهذا يعني
تجاوز الجانب
النظري للتركيز
بشكل أكبر على
الإجراءات العملية.



أنت المدير التنفيذي لمديرية بناء المؤسسات والقدرات الدفاعية في قطاع العمليات، فماذا تعني هذه المديرية الجديدة بالنسبة لقطاع العمليات وللئاتو؟

أدى انهيار جدار برلين إلى نشوء حقبة جديدة للئاتو، حيث بدأنا نعمل خارج نطاق حدود بلدان المنظمة. وخلال هذه الحقبة الجديدة أسست الئاتو مجموعة من البرامج لتلبية احتياجات شركائنا الجدد. وقد تطورت هذه البرامج في أجزاء مختلفة من المنظمة ونجحت في خدمة أهدافها وأغراضها بشكل جيد، ولكن مع نمو الإقبال عليها وتزايد عدد شركائنا، أصبحت المنظومة بأكملها معقدة وصعبة الإدارة. وقد أشار الحلفاء بوضوح إلى رغبتهم في الارتقاء بمستوى الاتساق في مقاربتنا تجاه التعاون العملي مع الشركاء.

وإنشاء مديريةية بناء المؤسسات والقدرات الدفاعية هو خطوة من الخطوات العديدة التي اتخذناها في هذا الصدد. وتضم المديرية الآن معظم الأدوات الاستراتيجية والعملية تحت سقف واحد، مما يسهل التنفيذ التعاوني لعمليات التخطيط والتنفيذ. ومع ذلك، فإن المديرية ليست الجهة الوحيدة التي تقدم المساعدة العملية للشركاء... بل يوجد غيرها الكثير.

برنامج بناء النزاهة هو أحد برامج المديرية. ما هي القيمة المضافة لهذا البرنامج في سياق الرسالة والرؤية التي تعتمد عليها المديرية؟

الحوكمة الرشيدة وبناء النزاهة في القوات المسلحة التونسية. يعتبر برنامج بناء النزاهة في نظرنا مفيداً لغاية بالنسبة للقوات المسلحة التونسية.

كيف يتم تنفيذ الاستراتيجية
الوطنية للحوكمة الرشيدة؟

يتم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية
للحوكمة الرشيدة من خلال
عدة وسائل. وفي الواقع، ينص
الدستور التونسي الجديد لسنة
٢٠١٤، في الفصل ١٠ منه، على
أن: «تحرص الدولة علي حسن
التصرف في المال العمومي،
وتتخذ التدابير اللازمة لصفه
حسب أولويات الاقتصاد
الوطني»، وتتخذ اللازم من

أجل «منع الفساد وكل ما من شأنه رهن .. السيادة الوطنية»، كما ينص
الدستور أيضاً في الفصل ١٣٠ على إضفاء الطابع المؤسسي على هيئة
الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

علاوة على ذلك، يجدر التذكير بأن جهود الدولة التونسية المتعلقة
بمشاركتها في عملية مكافحة الفساد تعود إلى موافقة تونس على اتفاقية
الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٨،
المؤرخ ٢٥ فبراير ٢٠٠٨، والمصادقة عليه بموجب المرسوم بقانون رقم
٧٦٣ لسنة ٢٠٠٨ المؤرخ ٢٤ مارس ٢٠٠٨. إلا أن هذا تم، للأسف، من خلال
إنشاء آليات صورية وغير موثوق بها، مما أدى إلى إفساد النسيج الاجتماعي
والاقتصادي وحمل البلاد أعباء للفساد قدرت في عام ٢٠١٠ بحوالي ٥٤٪ من
الناتج المحلي الإجمالي لتونس^[١]. وقد وضعت الهيئة المذكورة استراتيجية
وطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

ولم تتحول عملية مكافحة الفساد إلى واقع ملموس إلا بعد سقوط النظام
السابق. وفي هذا الإطار، باشرت الجمعية التأسيسية بإصدار المرسوم
بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١، المؤرخ ١٨ فبراير ٢٠١١، بإنشاء اللجنة الوطنية
لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة، والتي خلفتها الهيئة الوطنية
لمكافحة الفساد بموجب المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١، المؤرخ
١٤ نوفمبر ٢٠١١.

ومع ذلك، تعتبر مكافحة الفساد اليوم أولوية أعلى من أي وقت مضى،
حيث يفيد مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام
٢٠١٩، إلى أن تونس تحتل المرتبة ٧٤ من بين ١٨٠ دولة. فالفساد، بصفته

مؤشر رئيسي لسوء الحوكمة ونقص النزاهة الفردية، له آثار ضارة على عدة
قطاعات، لأنه، بالإضافة إلى الجانب النقدي المرتبط بتبديد موارد الدولة،
يؤدي إلى إعاقة الديمقراطية وسيادة القانون، ويشجع على انتهاك حقوق
الإنسان، ويقوّض نزاهة إجراءات المشتريات العامة، ويضعف جودة الحياة،
ويخلق بيئة مواتية للجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها من الظواهر التي
تهدد البشرية. وتقتضي مواجهة هذا الخطر، والذي يعدّ خطراً استراتيجياً،
تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة بما يشمل الشفافية والنزاهة والمساءلة
والمشاركة وسيادة القانون، من أجل ضمان حصول مؤسسات الدولة على
الحماية الضرورية ضد أي شكل من أشكال استغلال الفساد كأداة تضرّ
بالمصلحة العامة.

اشتملت مقاربة التعاون مع برنامج الناتو لبناء
النزاهة في قطاع الدفاع على النظر بجدية في توصيات
ومقترحات الناتو بشأن هذا المجال. وفي الواقع، قامت
وزارة الدفاع بدمج برنامج الناتو لبناء النزاهة كشريك
في عام ٢٠١٦، وذلك من أجل تحقيق الاتساق مع
المعايير الدولية التي اعتمدها الناتو.

التزمت وزارة الدفاع الوطني بالاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة
ومكافحة الفساد، وكذلك بدمج قيم النزاهة في إدارة مواردها البشرية،
دون أن تنسى أن المؤسسة العسكرية التونسية، منذ إنشائها، وضعت آليات
الرقابة وممارسات التدقيق اللازمة لحمايتها من أي مخاطر وحوادث قد
تؤثر على جاهزيتها العملية.

ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها في قطاع الدفاع؟

تم اعتماد الإجراءات الجاري حالياً تنفيذها في قطاع الدفاع بما يتوافق مع
خصوصيات القوات المسلحة التونسية. كما أن وزارة الدفاع^[٢]، باعتبارها
جزء من قطاع الخدمة العمومية، ليست مستثناة من التغييرات التي
تقتضيها عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي، تخضع وزارة الدفاع لرقابة
برلمانية في إدارة هيئاتها ومؤسساتها. ونتيجة لذلك، بادرت المؤسسة
العسكرية لإخضاع أنشطتها لرقابة المؤسسات الرئاسية والحكومية والآليات
البرلمانية. وتطبق هذه المقاربة أيضاً على الأمور المتعلقة بتعزيز النزاهة
على المستوى الفردي.

ولقد اتخذت وزارة الدفاع التونسية الاستعدادات اللازمة لضمان تحقيق
الحوكمة الرشيدة في جميع أنشطتها، وخاصة فيما يتعلق بإدارة موارد
الميزانية المخصصة لها، من أجل حفظ نزاهة موظفيها وحمايتهم من
ظاهرة الفساد.

في هذا السياق، وبما يتماشى مع الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام، اتخذت
وزارة الدفاع الإجراءات التالية:

- إنشاء الوحدة المركزية للحوكمة الرشيدة؛
- اعتماد منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف؛

- وفي ضوء ما تقدم، فإننا نهدف إلى التعاون مع الناتو في المجالات التالية:
- وضع خطة عمل للتنفيذ السليم للخطة القطاعية المذكورة، وإجراء تقييم لها وفقاً للمعايير والمؤشرات المعتمدة في هذا الإطار؛
- تعزيز ديناميكية التغيير في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد؛
- حوكمة رأس المال البشري مع مراعاة خصوصية قطاع الدفاع؛
- تنفيذ عمليات إدارة المخاطر المترتبة على أخطاء الإدارة؛
- نشر ثقافة الحوكمة الرشيدة (الشفافية والنزاهة والأخلاقيات والمساءلة)؛
- تطوير برامج التدريب في الأكاديميات والمدارس العسكرية وتنظيم ندوات موجهة لهذا الغرض.

ما هي آفاق المستقبل؟

هدف وزارة الدفاع للمستقبل هو تنفيذ المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه، والتي من شأنها أن ترتقي بمستوى المدركات تجاه الإطار العصري الجديد. ولهذا تم البدء في وضع آليات وإجراءات للمراقبة والتدقيق والتقييم، حيث يتم إعدادها على أساس رؤية دائمة التطور تأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية والدولية المحيطة. وتنبع هذه الرؤية من الجهود الكبيرة التي بذلتها أعلى المستويات القيادية داخل وزارة الدفاع. إن قوات الجمهورية التونسية المسلحة تقوم على قيم أساسية تتمثل في الانضباط والامتثال للقانون والحياد. وهذه الإنجازات من شأنها الإسهام في إقامة بيئة سليمة وابتكارية تلي متطلبات الحوكمة الرشيدة عبر جميع هذه المحاور. والهدف الأساسي من هذه الرؤية هو تقوية وتعزيز المهارات العملية التي يتمتع بها أفراد القوات المسلحة رجالاً ونساءً، وترسيخ ثقتهم في مؤسستهم العسكرية. وتحقيقاً لذلك، نكف حالياً على دراسة سبل تعزيز التعاون مع الناتو، وبشكل خاص في إطار برنامج بناء النزاهة الذي يعتبر مفيداً للغاية لمؤسستنا العسكرية.

- الانضمام إلى عضوية برنامج الإدارة الإلكترونية؛
- الانتساب إلى منظومة TUNEPS^[7]؛
- إنشاء خلية النفاذ إلى المعلومة؛
- إبرام اتفاقية شراكة مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛
- إبرام اتفاقية شراكة مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية.

وتمشيا مع التطورات الوطنية والدولية، عززت وزارة الدفاع مبادئ الحوكمة الرشيدة وتعزيز النزاهة الفردية لموظفيها من خلال ما يلي:

- مراجعة الوضع العام والخاص للأفراد العسكريين؛
- تطوير مدونة السلوك والأخلاقيات للعاملين؛
- الإفصاح عن الأصول والمميزات للعاملين المعنيين؛
- إعداد برامج دورات التدريب والتوعية بشأن الأخلاقيات والحوكمة الرشيدة والنزاهة؛
- إعداد دليل للممارسات الجيدة في مجال إدارة الموارد؛
- إنشاء فريق عمل مشترك مع NACA^[8]؛
- إنشاء فريق عمل مشترك مع HCAFC^[9]؛
- عقد ندوات حول الأخلاقيات والحوكمة الرشيدة والنزاهة بالشراكة مع المنظمات الوطنية والدولية شارك فيها كبار مسؤولي وزارة الدفاع والأكاديميات والمدارس العسكرية؛
- دمج الحوكمة الرشيدة (النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد) في مناهج الأكاديميات والمدارس العسكرية.

ما المقاربة التي ستبوعونها في التعاون مع برنامج الناتو لبناء النزاهة في قطاع الدفاع؟

اشتملت مقاربة التعاون مع برنامج الناتو لبناء النزاهة في قطاع الدفاع على النظر بجدية في توصيات ومقترحات الناتو بشأن هذا المجال. وفي الواقع، قامت وزارة الدفاع بدمج برنامج الناتو لبناء النزاهة كشريك في عام ٢٠١٦، وذلك من أجل تحقيق الاتساق مع المعايير الدولية التي اعتمدها الناتو. وفي هذا السياق، كان استبيان التقييم الذاتي الذي تنفذه الناتو بمثابة الأساس لوضع خطة عمل لتطوير النزاهة والحد من مخاطر الفساد في القوات المسلحة التونسية، وذلك على أساس الثغرات التي سيتم تحديدها في مراجعة الأقران. وقد أتاحت خطة العمل الفرصة أمام وزارة الدفاع للمشاركة في العديد من دورات التدريب التي تقودها الناتو حول تعزيز النزاهة وإدارة الموارد وغيرها من الموضوعات ذات الصلة، مما ساعد الوزارة على عقد حلقات دراسية مشتركة حول الأخلاقيات والحوكمة الرشيدة والنزاهة. ونجحت هذه الأنشطة في تحقيق نتائج عالية الفائدة للمشاركين فيها، وهو ما يتضح من التقييمات التي قدموها. وفي ضوء ذلك باتت وزارة الدفاع تنظر الآن في تعزيز هذا التعاون من أجل البناء على الخبرات وأفضل الممارسات وتبادلها مع الناتو.

وبصفتي المتفقد العام للقوات المسلحة التونسية، والمسؤول عن وضع الخطة القطاعية للحوكمة الرشيدة داخل وزارة الدفاع، بالتعاون مع السلطات الوطنية والمؤسسات العامة المعنية، فإنني أرى ضرورة لوضع خطة عمل تحقق أهداف وزارة الدفاع الخاصة بتعزيز الحوكمة الرشيدة في قطاع الدفاع، وحماية القوات المسلحة التونسية من أي انحرافات قد تؤثر على نزاهة أفراد وزارة الدفاع وأو جاهزيتها العملية.

٣ منظومة المشتريات العمومية على الخط.

٤ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

٥ الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية.

دورة الريادة الدفاعية في مجال بناء النزاهة

تواصل هذه الدورة الرائدة لبناء النزاهة سجل نجاحها في مدرسة الناتو في أوبرامرغو

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من ناحية، والإرهاب من ناحية أخرى، من أجل تحديد المخاطر الناجمة عن سوء الحوكمة ونقص النزاهة الفردية. كما تعرّف المشاركون على تجربة الناتو والدروس المستفادة من مختلف عملياتها وبعثاتها. وقد شهدت دورة التدريب لعام ٢٠١٩ تركيزاً خاصاً على تجربة الناتو في العراق، حيث انعقدت جلسة حوارية جمعت ضباط الأركان العاملين ضمن بعثة الناتو في العراق أو بالتعاون معها. وأخيراً وليس آخراً، وللسنة الثانية على التوالي، ساهم البنك الدولي في دورة التدريب من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين الإدارة المالية الحكومية وإصلاحات قطاع الدفاع.

هذه الدورة، المعتمدة من قبل مشروع «تحويل القيادة العامة للتحالف» (Allied Command Transformation)، هي بمثابة نشاط التعليم الرائد بقيادة فريق مشروع الناتو لبناء النزاهة. وقد تم تصميم الدورة خصيصاً لتستهدف المدراء التنفيذيين وقيادات قطاع الدفاع والقطاعات الأمنية ذات الصلة، حيث تركز على دورهم في تشجيع قيادة وتطبيق إصلاحات الحوكمة الرشيدة المستدامة. ويفخر فريق برنامج بناء النزاهة بنتائج تقييم الدورة، حيث أشاد جميع المشاركين بمحتوى الدورة ومستوى الخبرات والممارسات الفضلى التي تم عرضها عليهم، ونوعية المتحدثين ذوي المستوى الرفيع، كما قالوا إنهم سيوصون أقرانهم بحضور الدورة. وسوف تعقد دورة الريادة الدفاعية في مجال بناء النزاهة لعام ٢٠٢٠ في الفترة من ٩ إلى ١٣ نوفمبر في مدرسة الناتو أوبرامرغو في ألمانيا.



نائبة وزير الدفاع الكولومبي، السيدة/ ماريانا مارتينيز كويلار، تقدم تجربة وزارة الدفاع الكولومبية في دورة الريادة الدفاعية في مجال بناء النزاهة، بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١٩.

وقد أعرب المشاركون عن تقديرهم للتجربة التي عرضتها نائبة وزير الدفاع الكولومبي لشؤون الاستراتيجية والتخطيط، بناء على مشاركة بلادها في برنامج الناتو لبناء النزاهة، كما أثنى المشاركون على العرض المقدم من دولتين رائدتين في الصندوق الاستثماري لبناء النزاهة، وهما النرويج والمملكة المتحدة، وكذلك من أوكرانيا التي يقيم معها برنامج الناتو لبناء النزاهة تعاوناً طويلاً الأمد عبر تسع مؤسسات أوكرانية في قطاع الدفاع والقطاعات الأمنية ذات صلة.

ونظراً لأن بناء النزاهة هو مهمة شاملة تغطي مجالات متعددة، ولا يمكن تنفيذ إصلاحات الحوكمة الرشيدة الناجحة بطريقة مجزأة، فقد تضمن برنامج دورة التدريب قسماً كبيراً يختص بإدارة الموارد وكيفية استفادة منظمات الإدارة العامة من الممارسات الفضلى المطبقة في القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، عرض خبراء الناتو شرحاً للعلاقة التي تربط بين الفساد والاتجار/التجارة غير المشروعة في

استضافت مدرسة الناتو أوبرامرغو، في الفترة من ١١ إلى ١٥ نوفمبر ٢٠١٩، دورة التدريب السنوية للناتو في الريادة الدفاعية في مجال بناء النزاهة، والتي يقودها ويديرها فريق برنامج بناء النزاهة بالمقر الرئيسي للناتو.

وعلى غرار ما تحقق في عام ٢٠١٨، شهدت هذه الدورة إقبالاً كثيفاً، حيث شارك ٥٣ ممثلاً من حلفاء الناتو (٣ مشاركين) والشركاء (٤١ مشاركاً) بالإضافة إلى هياكل الناتو (٩ مشاركين). ولم تقتصر الدورة على المشاركين رفيعي المستوى (OF8-OF5) والرتب المدنية المكافئة) فحسب، بل شملت أيضاً المحاضرين. وقد أشار نائب الأمين العام المساعد للعمليات في الناتو، السيد/ جوناثان باريش، ونائب الأمين العام المساعد للموارد البشرية في الناتو، السيد/ باتريس بيلود-دوراند، إلى الأهمية التي يوليها الحلف للنزاهة والشفافية والمساءلة في مؤسسات الدفاع، وقاما بعرض رؤيتهما حول أهمية القيادة بالقوة بصفتهما مديرين تنفيذيين في الناتو.

تونس، المؤتمر رفيع المستوى حول الأخلاقيات وبناء النزاهة في القوات المسلحة

ناقش أكثر من ١٠٠ مشارك قضايا الحوكمة الرشيدة والإصلاحات والنزاهة.



افتتح المؤتمر رفيع المستوى السيد/ مارك دي باولو، المدير التنفيذي لمديرية بناء المؤسسات والقدرات الدفاعية، وأمير اللواء عبد المنعم بالعاتي، المتفقد العام للقوات المسلحة التونسية.

نظمت وزارة الدفاع الوطني التونسية، بدعم من برنامج الناتو لبناء النزاهة، مؤتمراً رفيع المستوى لمدة يومين حول الأخلاقيات وبناء النزاهة في القوات المسلحة، حيث انعقد من ٢٣ إلى ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩، وحضره أكثر من ١٠٠ مشارك من المسؤولين التنفيذيين في القوات المسلحة التونسية، ورؤساء الجهات الوطنية المسؤولة عن الشفافية والحوكمة الرشيدة في القطاع العام، وممثلين عن المجتمع المدني. وهذا المؤتمر، الذي تم تنظيمه تحت رعاية وزير الدفاع التونسي، وفّر للحاضرين حلقة حوارية متميزة لمناقشة تعزيز النزاهة وإصلاحات الحوكمة الرشيدة في قطاع الدفاع ووضع التوصيات بشأنها. كذلك سجل المؤتمر مشاركة ممتازة للقادة الرئيسيين في الفترة التي تسبق إجراء أول زيارة مراجعة للأقران (تونس، ١٨-٢١ نوفمبر ٢٠١٩). وقد افتتح المؤتمر السيد/ مارك دي باولو، المدير التنفيذي لمديرية بناء المؤسسات والقدرات الدفاعية، وأمير اللواء عبد المنعم بالعاتي، المتفقد العام للقوات المسلحة التونسية.

مسؤولية مكافحة الإرهاب، والسيد/ دومينيك لامورو، خبير بناء النزاهة في الناتو، بالتعاون مع ممثل للأمم المتحدة.

وقد ساهم في المؤتمر السيد/ جيوفاني روماني، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مديرية الناتو للشؤون السياسية وسياسة الأمن، والسيدة/ كلير هاتشينسون، ممثلة الأمين العام لحلف الناتو لشؤون المرأة والسلام والأمن، والسيدة/ إيلينا بيغانو،

اجتماع مجموعة العمل المعنية بالتعليم والتدريب حول بناء النزاهة

نظم برنامج الناتو لبناء النزاهة بالتعاون مع المركز النرويجي للنزاهة في قطاع الدفاع (CIDS) في ٢٧-٢٩ يناير، سلسلة من ورش العمل لتلبية احتياجات ومتطلبات مادة بناء النزاهة الدراسية والتمهيد لأنشطة عام ٢٠٢٠. ولقد أصبحت هذه المادة الدراسية راسخة بقوة وتقدم أساساً متيناً لخدمات وحلول التعليم والتدريب التي يتم توفيرها لمختلف هيكل الناتو والدول الأعضاء والشريكة، مما يساهم في المعالجة الناجعة لقضايا النزاهة والشفافية والمساءلة في قطاع الدفاع والقطاعات الأمنية ذات الصلة، ومنها عمليات ومهام الناتو.

قامت مجموعة العمل المعنية بالتعليم والتدريب حول بناء النزاهة، بمشاركة من SHAPE، وقيادة القوات المشتركة في برنسون ونابولي، والمركز النرويجي للنزاهة في قطاع الدفاع، والأركان العسكرية الدولية للناتو، بمناقشة عدد كبير من القضايا المرتبطة بالتعليم، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بمتطلبات التدريب وتطوير الكفاءات للعاملين على جميع المستويات وفي مختلف المجالات الوظيفية.

كما أنجزت مجموعة العمل مهمة تطوير دورة تعليمية معنية ببناء النزاهة في مجال العمليات، وهو مطلب قائم منذ مدة طويلة لدى مستوى العمليات في الناتو، واستكملت المجموعة أيضاً إعداد الوثائق بما يتماشى مع «التعليم والتدريب والبرمجة العالمية»، واتخذت القرار بشأن العمل المستقبلي فيما يخص تقديم مختلف الحلول في مجالات التعليم والتدريب والتمرين والتقييم.

وستتم استضافة النسخة الأولى من الدورة بتاريخ ٢٢-٢٦ يونيو ٢٠٢٠ في مركز التميز في إيطاليا في ميدان مساعدة قوات الأمن (SFA)، والذي سيكون مرفق التعليم والتدريب لهذه الدورة.

ناقشت مجموعة العمل أيضاً «خطة تنسيق مادة بناء النزاهة الدراسية»، وهي الوثيقة الأساسية التي تسترشد بها أعمال هذه المادة الدراسية، كما قامت المجموعة بإعداد «ورشة العمل المعنية بمراجعة المتطلبات» القادمة، والتي ستعقد في مركز الناتو للتدريب على عمليات الاعتراض البحري (NMIOTC) في كانيا باليونان خلال الأسبوع الأول من شهر مايو.

المؤتمر السنوي لمادة بناء النزاهة: تقدّم قوي ونتائج ملموسة



وافق المؤتمر على خطة عمل طموحة لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا المبتكرة.

انعقد المؤتمر السنوي لمادة بناء النزاهة في المقر الرئيسي للناو في بروكسل بتاريخ ١٥ أكتوبر، حيث تولى تنظيم المؤتمر المركز النرويجي للنزاهة في قطاع الدفاع (CIDS)، والذي يتولى رئاسة قسم مادة بناء النزاهة، وذلك بدعم من برنامج الناو لبناء النزاهة.

حضر المؤتمر أكثر من أربعين مشاركاً من هيئات ووكالات وقيادات مختلفة في الناو، وكذلك من أعضاء وشركاء الناو، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز الناو للتميز، ومراكز التدريب والتعليم بشراكة الناو، حيث تبادلوا الأفكار والخبرات وساهموا في المناقشات.

وقد تحوار المشاركون وتبادلوا المعلومات حول آخر التطورات والإنجازات التي تحققت خلال عام ٢٠١٩، وذلك فيما يتعلق بتنفيذ سياسة وخطة عمل برنامج بناء النزاهة، ومعالجة مسائل النزاهة والشفافية والمساءلة في قطاع الدفاع والأمن، وتعزيز مادة بناء النزاهة. وشدد المشاركون على أهمية تعميم بناء النزاهة في جميع المجالات، وسلطوا الضوء على ضرورة بناء النزاهة في عمليات ومهام الناو، وكذلك في التدريب والتمرين. وركزت المناقشات أيضاً على تعزيز التعاون بين الناو ومؤسسات التدريب والتعليم الوطنية تحقيقاً للتكامل المتبادل والمساهمة في تلبية متطلبات بناء النزاهة، وكذلك مواصلة تطوير كفاءات العاملين في مجال تنفيذ متطلبات النزاهة والمساءلة والشفافية.

وقد عرضت مجموعة من الممارسين آخر الأعمال المنجزة في مضمار النزاهة والشفافية والمساءلة في قطاع الدفاع والأمن، بما يشمل التحسين المؤسسي وتنمية الأفراد.

قامت السيدة/ أنيت هوروم، ممثلة رئيس القسم، بتسليط الضوء على ضرورة الارتقاء بمستويات التعاون بين المؤسسات التعليمية

أثبت المؤتمر أن مادة بناء النزاهة الدراسية تحقق النمو المتواصل انطلاقاً من أسس وتجارب وخبرات متينة في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وإنها تسهم في التعليم والتدريب ليس فقط داخل هياكل الناو المختلفة، بل أيضاً لدى أعضاء الناو وشركائها، بما يحقق زيادة الوعي تجاه بناء النزاهة وتطوير الكفاءات اللازمة للتعامل مع هذا الموضوع.

سيعقد المؤتمر القادم لمادة بناء النزاهة في ١٣ أكتوبر في روما، إيطاليا.

من أجل تعميم مبادئ بناء النزاهة وإدراجها في مناهج التدريس.

كما عرضت الدكتورة/ ليدرا زغالي من الخدمة الدولية للناو، ما تحقّق من إنجاز وتقدم في مادة بناء النزاهة، ومن أمثلته التقدم المحرز في تناول برنامج بناء النزاهة كموضوع شامل يغطي عدة مجالات، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والأسلحة الخفيفة الصغيرة والتعاون العسكري المدني والنوع الاجتماعي والأمن البشري، وغيرها من المجالات. ويتضمن المنهج الدراسي المرجعي لمادة مكافحة الإرهاب اليوم وحدة خاصة ببناء النزاهة، كما يساهم برنامج الناو لبناء النزاهة حالياً في تطوير المنهج الدراسي المرجعي لمادة الأمن البشري.

كانت المناقشات نشطة ومثيرة للاهتمام ومثمرة، مما أفضى إلى وضع خطة عمل كاملة وعالية الطموح لبناء النزاهة خلال العام المقبل، بما في ذلك استخدام التقنيات الجديدة. وقد أقرّ المؤتمر متطلبات بناء النزاهة ووافق على برنامج العمل لسنة ٢٠٢٠، حيث تشتمل مسارات العمل الرئيسية لعام ٢٠٢٠ على حلول للتدريب عبر الإنترنت، وذلك على أساس المنهج الدراسي المرجعي لبناء النزاهة، إضافة إلى تطوير التدريب الشامل لبناء النزاهة في العمليات، وغير ذلك من أعمال.

شمال مقدونيا: تعزيز القدرات الوطنية من خلال برنامج لتدريب المدربين

تعزيز القدرات والملكية الوطنية.



تواصل وزارة الدفاع في شمال مقدونيا جهودها لتعميم بناء النزاهة عبر سياساتها وهيكلها وثقافة العمل فيها. ولدعم شمال مقدونيا في بناء قدراتها المؤسسية اللازمة للتدريب من أجل رفع التوعية بالنزاهة خلال جميع مراحل التعليم المهني العسكري، وأيضاً للضباط وضباط الصف، أنشأ حلف الناتو برنامجاً لتدريب المدربين مخصص لتلبية متطلبات شمال مقدونيا المحددة.

يعدّ نهج تدريب المدربين عنصراً حاسماً في تطوير القدرات الوطنية المستدامة في مجال بناء النزاهة، وهي القدرات التي من شأنها تمكين وزارة الدفاع من تطوير وتطبيق التدريب الروتيني المتعلق بالأخلاقيات والنزاهة ومدونة قواعد السلوك للضباط وضباط الصف. وقد تم اختيار المشاركين من مختلف قطاعات وكيانات وزارة الدفاع والقوات المسلحة والأكاديمية العسكرية.

وأثناء الترحيب بزيارة مجموعة المدربين المستقبليين لمقر الناتو ببروكسل في ٣ نوفمبر ٢٠٢٠، أشادت نائبة المدير التنفيذي لمديرية بناء المؤسسات والقدرات الدفاعية، الدكتورة/ جيرليند نيوس، بالتزامهم وتفانيهم الشخصي طوال مراحل التدريب، لكي يصبحوا مدربين في ميدان بناء النزاهة بوزارة دفاع بلادهم، وقالت: «نحن نعتبر ذلك أيضاً دليلاً واضحاً على التزام قيادة وزارة دفاع شمال مقدونيا تجاه تضمين مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة في قطاع الدفاع والقطاعات الأمنية ذات الصلة».

وقد شارك مدربو المستقبل في دورة تدريب على مدار ١٨ شهراً، حيث انقسمت الدورة إلى أربع وحدات تدريب في سكوبي وبروكسل، وقد ركزوا كل جهودهم على التعلم التفاعلي

وقالت الدكتورة/ ناديا ميلانوف، من معهد الدفاع ومديرية بناء القدرات، والتي كانت مسؤولة عن وضع مفاهيم البرنامج وتصميمه لكي يلبي المتطلبات الوطنية ذات الصلة: «لقد كان للخبرات المهنية القوية والخلفيات المتنوعة لجميع المشاركين تأثير متميز على عملية التعلم. وسوف نعتمد على المدربين المستقبليين من شمال مقدونيا للمساهمة في زيادة تطوير مادة بناء النزاهة الدراسية في الناتو».

هذه هي المجموعة الأولى من مدربي بناء النزاهة الذين تم تدريبهم من خلال برنامج الناتو لبناء النزاهة، حيث تم ذلك بمساعدة مدربين من مركز تدريب عمليات دعم السلام (PSOTC) التابع للقوات المسلحة للبويسنة والهرسك، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء الدوليين وخبراء الناتو.

حول موضوع بناء النزاهة من خلال منظور متعدد الأبعاد، شمل قضايا مثل ارتباط النزاهة بالأمن، والإطار القانوني الدولي لمكافحة الفساد، ومفهوم النزاهة، ومبادئ الحوكمة الرشيدة، والأخلاقيات ومدونة السلوك، ومنظور بناء النزاهة في مجالات وظيفية منفصلة مثل إدارة الموارد البشرية والمشتريات والتعاقدات، بالإضافة إلى الروابط بين بناء النزاهة والمبادئ الأمنية الأخرى، مثل النوع الاجتماعي والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومن خلال المشاركة النشطة ومتابعة العمل ضمن بيئة تعاونية، نجح البرنامج في تمكين المشاركين من توسيع وتعميق معارفهم حول بناء النزاهة، وصقل مهاراتهم كمدربين مستقبليين. وفي نهاية الدورة، قام مدربو المستقبل بتصميم وتنفيذ العروض التقديمية بالاستفادة من خبراتهم في هذا الموضوع.

بناء النزاهة - مشروع برنامج تعزيز التعليم الدفاعي في أرمينيا: التقدم والملكية

التعاون في بناء النزاهة مع أرمينيا يكتسب زخماً جديداً

يعدّ التعليم والتدريب عنصرين مهمين في برنامج الناتو لبناء النزاهة. وقد ضم البرنامج جهوده إلى جهود برنامج شقيق في الناتو عنوانه «برنامج تعزيز التعليم الدفاعي (DEEP)» ليعمل البرنامجان سوياً بالتعاون الوثيق مع وزارة الدفاع الأرمينية ومؤسسات التعليم العسكري المهني (PME) في البلاد لإدماج وضم مادة بناء النزاهة في الناتو إلى مناهج التدريس المعتمدة لديها.



وأكدت الدكتورة/ ليدرا زغالي، مسؤولة برنامج بناء النزاهة للتعليم والتدريب، على أن الورشة أظهرت التقدم الكبير في نظام مؤسسات التعليم العسكري المهني الأرمينية، ليس فقط فيما يتعلق بتطوير مناهج التدريس، ولكن أيضاً من ناحية زيادة الاهتمام والمعرفة حول مكافحة الفساد والنزاهة والمساءلة و الشفافية في قطاع الدفاع والأمن.

وقال البروفيسور/ زفن برنهارد غاريس، مدير المشروع في برنامج تعزيز التعليم الدفاعي بأرمينيا: «إن القيادة العسكرية المهنية و بناء النزاهة مترابطان بشكل لا ينفصم. ونهجنا المشترك في برنامج بناء النزاهة وبرنامج تعزيز التعليم الدفاعي المشترك يحظى بدعم قوي من القيادة السياسية والعسكرية للقوات المسلحة الأرمينية. وهذا هو مفتاح النجاح الذي حققناه حتى الآن».

ويتطلع الفريق إلى مواصلة عمله على ثلاثة محاور رئيسية: الحفاظ على الزخم، وتعزيز ومواصلة التقدم المحرز حتى الآن، وتعزيز الملكية الأرمينية للمشروع.

وسيواصل هذا المشروع المشترك بين البرنامجين أعماله مع الفريق الأرميني الأساسي الجديد من أجل تبادل الخبرات المهنية ومساعدة الجانب الأرميني على تطبيق الممارسات الفضلى وتطوير القدرات على جميع المستويات، وخاصة المستوى الاستراتيجي.

وطوال أكثر من عام واصل فريق البرنامجين المشترك العمل مع المؤسسات الأرمينية في وزارة الدفاع وهيئة التدريس في مؤسسات التعليم العسكري المهني، مع التركيز على مسارين رئيسيين للعمل، وهما تطوير المناهج الدراسية والتطوير المهني لهيئة التدريس. ومع الإقرار بأن الفساد يشكل تهديداً أمنياً ترافقه آثار مدمرة، تركز هذه المبادرة على إدراج عناصر النزاهة والشفافية والمساءلة في التدريس على جميع المستويات.

وقد تم في ١١-١٣ فبراير ٢٠٢٠ تنظيم ورشة عمل لتدريب فريق أساسي من أعضاء هيئة التدريس بغرض إعدادهم لتدريس مواضيع بناء النزاهة في مؤسسات التعليم العسكري المهني الأرمينية، حيث هدفت الورشة إلى مساعدة أعضاء هيئة التدريس على تطوير المناهج الدراسية وتحسين أساليب التدريس وتصميم خارطة الطريق للعمل المستقبلي.

أوكرانيا: التعليم هو مفتاح التحول

تدريب أكثر من ٦٠٠ مسؤول من عدة مؤسسات دفاعية وأمنية من خلال ثلاث حلقات دراسية في أوكرانيا



قام برنامج الناتو-أوكرانيا لبناء النزاهة خلال الفترة ١٢-١٥ نوفمبر ٢٠١٩ بعقد ثلاث حلقات دراسية متتالية حول «النزاهة والحوكمة الرشيدة في قطاع الدفاع والأمن» بهدف تناول أهمية الحوكمة الرشيدة والنزاهة والمساءلة والشفافية في قطاع الدفاع والأمن في أوكرانيا.

وقد عقدت هذه الحلقات الدراسية في ثلاث مواقع مختلفة، وهي كييف وخميلنيتسكي وليفيف، وحضرها أكثر من ٦٠٠ مشارك من تسع مؤسسات حكومية أوكرانية، منها مؤسسات ذلك القوات المسلحة ووزارة الداخلية والحرس الوطني ودائرة حرس حدود الدولة والشرطة الوطنية وجهاز الأمن والمكتب الوطني لمكافحة الفساد والوكالة الوطنية لمنع الفساد ومكتب المدعي العام، حيث شاركوا جميعاً بنشاط في المناقشات مع الخبراء الدوليين.

وشددت الدكتورة/ ناديا ميلانوف، مديرة فرع برنامج بناء النزاهة في أوكرانيا، على أن التعليم هو مفتاح التحول المنشود. وقد ركزت المحاضرات على الإطار القانوني الدولي لمكافحة الفساد وحقوق الإنسان والأخلاقيات والقيادة، وكذلك مخاطر الفساد في مجال العمليات،

الناتو لبناء النزاهة هذه المرة في شراكة مع بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية إلى أوكرانيا (EUAM)، والتي تمثلت مساهمتها في تقديم الخبراء للمشاركة في الحلقات الدراسية، حيث يؤدي تبادل الخبرات على هذا النحو إلى تعزيز التعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي في مجال الحوكمة الرشيدة.

والشفافية والمساءلة في مجال إدارة الموارد البشرية والمالية. وأضافت الدكتورة ميلانوف أن هذه الحلقات الدراسية وفرت للمشاركين منصة جيدة للتعلم التفاعلي ولتحقيق الزخم تجاه التحول في الذهنيات وتغيير الثقافة المؤسسية.

والجدير بالذكر أن برنامج الناتو لبناء النزاهة ينظم هذه الفعاليات التعليمية على أساس سنوي منذ عام ٢٠١٢، وذلك في إطار برنامج العمل المخصص لأوكرانيا. وقد دخل برنامج

جورجيا تستضيف الندوة الإقليمية لبناء النزاهة حول مخاطر الفساد للمسؤولين التنفيذيين

تبادل وزارة الدفاع المعرفة مع الدول الأخرى المشاركة في برنامج الناتو لبناء النزاهة.

لبناء النزاهة. ووفرت الندوة للحاضرين إطاراً محفزاً للحوار الإقليمي بين أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا عملاً على تبادل الخبرات بشأن الشفافية والمساءلة في القيادة وصنع القرار. كما نجحت الجلسات في تسليط الضوء على أدوار السياسات الداخلية المعنية بالتدقيق ومكافحة الاحتيال، وساهمت في بناء المعرفة حول الكشف عن مخاطر الفساد وتحديدها وتقييمها وإدارتها بغرض تعزيز الإدارة المسؤولة لموارد الدفاع.

لا تزال وزارة الدفاع الجورجية عازمة في تطوير العمل بتوصيات التقييم الذاتي وتقرير مراجعة الأقران من برنامج الناتو لبناء النزاهة لسنة ٢٠١٣، بالإضافة إلى دمج الممارسات الدولية الفضلى في مجال الحوكمة والنزاهة ضمن السياسات الوطنية. كذلك تواصل الوزارة التزامها بالمساهمة بخبراتها ومعرفتها من أجل دعم جهود الإصلاح في الدول الأخرى المشاركة في برنامج الناتو لبناء النزاهة.



وقد افتتحت الندوة نائبة وزير الدفاع، السيدة/ ليلي تشيكوفاني، ورئيسة مكتب اتصال الناتو في تبليسي، الدكتورة/ روزاريا بوغليسي، وجمعت الندوة مهنيين من جميع أنحاء قطاع الدفاع وقطاعات الأمن ذات الصلة في جورجيا وغيرها من البلدان المشاركة في برنامج الناتو

استضافت وزارة الدفاع يومي ١١ و١٢ ديسمبر ٢٠١٩ الندوة الإقليمية لبناء النزاهة للمسؤولين التنفيذيين، حيث أقيمت هذه الفعالية في مدرسة بناء مؤسسات الدفاع، في تبليسي، وهي مركز وطني للتعليم والتدريب للمهنيين في قطاع الدفاع وقطاعات الأمن ذات الصلة.

مبادرة الريشتين

ورشة عمل الناتو حول بناء النزاهة: «الممارسات الفضلى في منع مخاطر الفساد وتعزيز النزاهة في العلاقات بين الصناعة وقطاع الدفاع»

٣-٤ مارس ٢٠٢٠ في مقر الناتو ببروكسل

عقدت هذه الورشة على إثر المداولات التي تمت في مؤتمر برنامج بناء النزاهة المنعقد كل سنتين في واشنطن العاصمة، في دورتي سنة ٢٠١٧ وسنة ٢٠١٩، وكذلك في المؤتمر الذي عقد تحت عنوان «مقدمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة في قطاع الدفاع والقطاعات الأمنية ذات الصلة»، الذي استضافته وزارة الدفاع البريطانية في يومي ١٩-٢٠ أبريل ٢٠١٨.

وقد أكدت المناقشات على ضرورة تطوير أداة عملية، تتمثل في مرجع شامل للممارسات الفضلى التي تطبقها الدول بهدف الحد من خطر الفساد في قطاع الدفاع والقطاعات الأمنية ذات الصلة، مع التركيز على مجالي المشتريات والعلاقات مع الصناعة. كما أكدت المشاورات على الفوائد التي يمكن جنيها من تعزيز الطابع النظامي للشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل دعم الممارسات الفضلى وتعزيز النزاهة في العلاقات بين الصناعة ومؤسسات الدفاع.

والغرض من ورشة العمل هو توفير منصة تتمكن الدول المعنية عبرها من تبادل الممارسات الفضلى والدروس المستفادة، إضافة إلى تعزيز أسرة الممارسين في مجال بناء النزاهة عبر التطوير المتواصل لمنهجيات بناء النزاهة والأدوات الكفيلة بتحقيق النتائج المنشودة. ويتمشى ذلك مع سياسة الناتو لبناء النزاهة التي أقرتها قمة الناتو في وارسو عام ٢٠١٦، كما أنه يدعم تنفيذ خطة عمل بناء النزاهة.

يهنئ برنامج الناتو لبناء النزاهة شركاءه، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) ومركز جنيف للسياسة الأمنية (GCSP)، على اختيارهما مرة أخرى ضمن تصنيف «أفضل مراكز الفكر في أوروبا الغربية» ضمن تقرير مؤشر أفضل مراكز الفكر العالمية (GGTI) الصادر عن جامعة بنسلفانيا لعام ٢٠١٩.

وقد تم اختيار مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، الذي يعدّ من أقدم شركاء برنامج الناتو لبناء النزاهة، ضمن خمس فئات متميزة، من بينها الأفضل في مجال الشفافية والحوكمة الرشيدة، والأفضل في مجال الدفاع والأمن القومي.

ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ساهم في تطوير برنامج الناتو لبناء النزاهة منذ بدايته، حيث اشتملت مساهماته الرئيسية على «الخلاصة الوافية لأفضل الممارسات في بناء النزاهة»، وعدد من أدوات التعليم والتدريب المتنوعة، فضلاً عن تقديم دعم رئيسي في تنفيذ أنشطة بناء النزاهة المصممة خصيصاً لبناء القدرات في البلدان المعنية، والتي أثمرت، على وجه الخصوص، برنامج الناتو لبناء النزاهة المخصص لجنوب شرق أوروبا في عام ٢٠١٣. يضاف إلى ذلك أن خبراء مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن تتم دعوتهم بانتظام للمشاركة في أهم الفعاليات التي تعقدها الناتو وفي زيارات مراجعة النظراء.

نتوجه إليهم إذاً بتهانينا الحارة، ونتطلع إلى متابعة تعاوننا معهم، ونشكر الحكومة السويسرية على دعمها المستمر لأنشطتنا.

للمزيد من المعلومات

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال على العنوان التالي:

السيدة/ بنيدكت بورييل (Bénédicte Borel)

منسقة البرنامج

برنامج بناء النزاهة

قطاع العمليات في مديرية بناء مؤسسات وقدرات الدفاع

الناتو، المقر الرئيسي

البريد الإلكتروني: borel.benedicte@hq.nato.int

للحصول على المزيد من المعلومات حول برنامج الناتو لبناء النزاهة،

يرجى الاطلاع على المواقع الإلكترونية التالية:

<https://buildingintegrity.hq.nato.int/>

NATO Building Integrity Programme 

البريد الإلكتروني: building-integrity@hq.nato.int